

دروس في علم الأصول

[57] الخطأ بخلاف الثاني، وعليه فنحن نتسأل ما هو المتعلق بالذات للعلم في حالات العلم الاجمالي؟. فان كان صورة حاكية عن الجامع لا عن الحدود الشخصية رجعنا إلى المبني السابق وان كان صورة للحد الشخصي ولكنها مرددة بحد ذاتها بين صورتين لحدين شخصيين فهذا مستحيل لان الصورة وجود ذهني وكل وجود متعين في صقع ثبوته وتتعين الماهية تبعاً لتعين الوجود لانها حد له. الثالث: - ما ذهب إليه المحقق العراقي من ان العلم الاجمالي يتعلق بالواقع بمعنى ان الصورة الذهنية المقومة للعلم والمتعلقة له بالذات لا تحكى عن مقدار الجامع من الخارج فقط بل تحكى عن الفرد الواقعي بحدده الشخصي فالصورة شخصية ومطابقتها شخصي ولكن الحكاية اجمالية فهي من قبيل رؤيتك لشبح زيد من بعيد دون ان تتبين هويته فان الرؤية هنا ليست رؤية للجامع بل للفرد ولكنها رؤية غامضة. ويمكن ان يبرهن على ذلك بان العلم في موارد العلم الاجمالي لا يمكن ان يقف على الجامع بحدده لان العالم يقطع بان الجامع لا يوجد بحدده في الخارج وانما يوجد ضمن حد شخصي فلا بد من اضافة شئ إلى دائرة المعلوم فان كان هذا الشئ جامعاً وكلية عاد نفس الكلام حتى ننتهي إلى العلم بحد شخصي ولما كان التردد في الصورة مستحيلاً كما تقدم تعين ان يكون العلم متقوماً بصورة شخصية معينة مطابقة للفرد الواقعي بحدده ولكن حكايتها عنه اجمالية. تخريجات وجوب الموافقة القطعية: إذا اتضحت لديك هذه المباني المختلفة فاعلم: انه قد ربط استتباع العلم الاجمالي لوجوب الموافقة القطعية اثباتاً ونفياً بهذه المباني بدعوى انه إذا قيل بالمبني الاول مثلاً فالعلم الاجمالي لا يخرج عن موضوع قاعدة قبح العقاب بلا بيان المزعومة سوى الجامع لانه المعلوم فقط والجامع بحدده لا يقتضي الجمع بين الاطراف بل يكفي في موافقته تطبيقه على احد افراده،